



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### خواطر اقتصادية

## لهب عطا عبد الوهاب\*: الغاز القطري يتدفق إلى الأسواق العالمية رغم العقوبات الخليجية!

بالرغم من المقاطعة الاقتصادية الخليجية ضد دولة قطر والتي أعلنت في 5 حزيران/ يونيو الماضي (السعودية، والامارات، والبحرين بالإضافة إلى مصر) فإن تدفق الغاز البترولي المسال LNG للأسواق العالمية حيث تعد قطر المصدر الأول له في العالم لم يتوقف.

وبلغ حجم الصادرات القطرية من الغاز البترولي المسال عام 2016م ما يربو على 80 مليون طن أو ما يعادل 30% من الإمدادات العالمية. وتملك قطر كذلك احتياطات غازية مؤكدة تقدر بـ 872 ترليون قدم مكعب ما يضعها بالمرتبة الثالثة عالمياً بعد روسيا وإيران. وتتركز غالبية احتياطاتها الغازية في حقل الشمال، وهو جزء من خزان غازي مشترك مع حقل بارس الإيراني والذي يعد أكبر الخزانات الغازية في العالم.

الجدير بالذكر أن صادرات قطر من الغاز البترولي المسال ذات الوجهه الشرق أوسطية تشمل عدداً محدوداً من الدول هي على التوالي كل من الكويت وسلطنة عمان والأردن والامارات العربية المتحدة ومصر وهي لا تتجاوز 10% من صادراتها الكلية في حين تستأثر كل من اليابان والهند وكوريا الجنوبية بحصة الأسد.

وقطر إسوةً بنظرائها الخليجين (السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت) هي عضو في منظمة الأقطار المصدرة للبترول، أوليك، منذ عام 1961 بيد أن إنتاجها النفطي الخام لا يتجاوز 620 ألف برميل يومياً ما يجعلها ثالث أصغر منتج داخل المنظمة والذي يبلغ عدد أعضائها 14 دولة.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### خواطر اقتصادية

إن المطالب الخليجية الـ 13 لحل الأزمة والتي تضمنت تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع إيران وغلق القاعدة التركية لديها وإيقاف عمل قناة الجزيرة الفضائية بالإضافة إلى مطالب أخرى والتي سنتقضي مهلتها اليوم (2 تموز يوليو الجاري)، وتم تمديدتها لاحقاً لـ 48 ساعة إضافية) لم تفت لحد الآن في عضد الصناعة البترولية القطرية، إذ بإمكانها، أي دولة قطر، من حيث المبدأ تصدير الغاز البترولي المسال من مياها الإقليمية أو من المياه العمانية والإيرانية.

وبالإضافة إلى تصدير الغاز البترولي المسال والنفط الخام عبر السفن النفطية العملاقة، تمتلك قطر ورقة ضغط مهمة من خلال صادراتها الغازية عبر الأنابيب إلى دولة الإمارات من خلال ما يعرف بـ "مشروع الدولفين" المملوك من قبل شركة المبادلة الإماراتية وشركة أوكسيدنتال الأمريكية. والخط المذكور ينقل الغاز الطبيعي إلى دولة الإمارات وسلطنة عمان وبطاقة تصل إلى 3.2 مليار قدم مكعب يومياً.

إن قيام دولة قطر التلويح بوقف الإمدادات عبر خط دولفين هو تصعيد لا تحمد عقباه إذ سيخلق تداعيات كبيرة لدولة الامارات مع بلوغ الطلب على الغاز فيها لتوليد الكهرباء ذروته في فصل الصيف. في المقابل فإن أي توقف في الإمدادات القطرية سيضر بسمعتها كمورد موثوق للطاقة.

خلاصة القول فإن الآمال معقودة اليوم على العقلاء في دول الخليج لردم الهوة بين الفرقاء المتصارعين وصولاً إلى حل يرضي كافة الأطراف بما يعزز من لحمة مجلس التعاون الخليجي والذي صمد لحد الآن في وجه الانواء المتلاطمة عبر عقود الثلاثه ونيف الماضية.

\* اقتصادي عراقي متخصص بشؤون الطاقة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى

المصدر. 9 تموز 2017